مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الهجرة غير الشرعية من المغرب نحو اسبانيا أسبابها وآثارها
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، د. مجد خربوط، سحر أحمد طيبا.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4470
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 12:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

الهجرة غير الشرعيّة من المغرب نحو أسبانيا
أسبابها وآثارها

الدكتور نزار قنوع*
الدكتور مجد خربوط**
سحر أحمد طيبا***

(تاريخ الإيداع 27 / 11 / 2012. قُبِل للنشر في 26 / 11 / 2013)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة لقضية تعتبر من أهمّ القضايا المعاصرة بالنسبة لجميع دول العالم عموماً, ودول حوض المتوسط خصوصاً, هذه القضية هي ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة في المغرب, نتيجة لما تتضمنه من سلبيات, ومنها المصير المجهول للمهاجرين غير الشرعيّين، سواء بالموت غرقاً, أم السجن على يد سلطات الدول المهاجر إليها. الاهتمام بهذه الظاهرة الآن والسعي للحدّ منها بمعالجة أسبابها هو المحور الرئيسي للدراسة المقدمة. حيث يتناول البحث العناوين الرئيسيّة التالية, الأول محور الشباب بين الواقع والطموح وفيه نتناول تعريف الظاهرة, ودراسة أسبابها, امّا الثاني فيتناول المغرب كبلد مصدر للعمالة, وفيه نتناول توزيع المغاربة في العالم وآثار الظاهرة, والثالث يتناول تدابير الحدّ من الظاهرة في كل من المغرب وأوروبا, وصولاً لتقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تسهم في الحدّ منها.

الكلمات المفتاحيّة: الشباب, الهجرة غير الشرعيّة, الجريمة الدوليّة المنظمة, شبكة مافيا الهجرة السريّة, اتفاقية شنغن, زوارق الموت.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد – قسم القانون الدولي– كلية الحقوق الثانية– جامعة حلب– حلب– سورية.
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

Illegal immigration from Morocco to Spain: Causes and effects

Dr. Nizar Kanoua*
Dr Majd Khrbut**
Sahar Taiba***

(Received 27 / 11 / 2012. Accepted 26 / 11 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research studies one of the most important contemporary issues for all countries of the world in general, and the Mediterranean countries in particular, this case is the phenomenon of illegal immigration in Morocco, as a result of Provisions of the downsides, including the unknown fate of illegal immigrants, whether death by drowning, or imprisonment at the hands of the authorities of destination countries. Attention to this phenomenon now and seek to reduce them to address their causes is the main focus of the study provided. Where deals Find the following main headings, the first axis of young people between reality and ambition, where we take the definition of the phenomenon, and the study of its causes, while the second deals with Morocco as a source of employment, in which we address the distribution of Moroccans in the world and the effects of the phenomenon, and the third deals with measures to limit the phenomenon in Morocco and Europe, down to make some proposals that would contribute to the reduction.

Keywords: young, illegal immigration, international organized crime, mafia network of clandestine immigration, Schengen Agreement, death boats

* **Professor in the Department of Economics and Planning - Faculty of Economics – Tishreen University - Latakia - Syria.**
** **Associate Professor in the Department of international law- The Second Faculty of Law- Aleppo University- Aleppo - Syria.**
*** **Postgraduate Student - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - Tishreen University - Latakia - Syria.**

مقدمة:

الهجرة في مفهومها الشامل ظاهرة كونيّة ليست وقفاً على بلد دون آخر أو زمن دون آخر, وهي بالتالي لا تعني المغرب وحده, ولكنها تعني كل بلدان العالم تقريباً، وبالأخص دول المغرب العربي كإحدى دول حوض المتوسط. عند الحديث عن الهجرة إلى الضفة الشمالية للمتوسط، تؤكّد الأدلة التاريخيّة أنّ البشريّة جمعاء عرفت هجرات متتالية، فمنذ وجد الإنسان على هذه الأرض, وهو يسعى بحثاً عن ينابيع العلم والمعرفة وعن مستقبل أفضل، ليحظى بالعيش بكرامةٍ، متمتعاً بكامل حقوقه الأساسيّة.

وهذه الاعتبارات تبدو ضرورية لمعرفة الظاهرة وإشكالياتها، لأنّ تفاقمها وتطورها وما تخلفه من مآسي يفرض علينا البحث في العوامل والظروف التي أدت إليها, للإحاطة بكافة مخاطرها, ولعل أهم أسبابها إلى جانب الأسباب السياسيّة والحروب المسلحة, تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة إخفاقات التنمية عموماً وقلّة الوعي، لذا علينا العمل لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة, وهنا نرى اهتمام المغرب بضرورة إيجاد إطار للهجرة الشرعيّة نحو أوروبا، وكان من الطبيعي أن يتفهم الاتحاد الأوروبي هذا المطلب المغربي من خلال تصريح رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي الحالي بقوله: " أنا استشعر وضعية المغرب الذي أصبح بلداً للعبور، وبالتالي ضحية الهجرة غير الشرعيّة يظل منفتحاً على كل حوار يهمّ موضوع تحديد النسب فيما يتعلق بالهجرة القانونية". وبالطبع فإنّ القناعة الراسخة لدى الجميع، هي أنّ الحركة ضد شبكات مافيا الهجرة السريّة Mafia network of clandestine immigration, ليست سهلة، بل تقتضي الاتصاف بالحزم والصبر، كما يتردد دائماً على ألسنة المسؤولين في المغرب والاتحاد الأوروبي المقتنعين بحتمية التعاون الشامل في إطار مسؤولية مشتركة بين شمال دول الحوض المتوسطي وجنوبه. إنّ استحضار مشاهد زوارق الموت Death boats, وما تخلفه من ضحايا، بقدر ما يثير قلق الدول المستقبلة لتيارات الهجرة في الضفة الشمالية, يكشف عن تردي الأوضاع التي يعيشها الشباب المغربي، والتي تعود إلى سوء الوضع الاقتصادي عموماً, نتيجة انتشار البطالة وقلّة فرص العمل, والفقر والحاجة وما يرافق ذلك من انخفاض في مستوى الدخل والمعيشة, وغيرها من الاسباب التي سنتعرض لها لاحقاً.

أهمية البحث وأهدافه:

نسعى من خلال هذا البحث إلى إلقاء الضوء على إحدى الظواهر الحسّاسة التي يعيشها أحد بلدان المغرب العربي وهو المغرب، ويتعلق الأمر بظاهرة الهجرة غير الشرعيّة التي لا يمكن الحديث عنها دون استحضار ما تخلفه من مآسي في صفوف شريحة هامة من الشباب المغربي، حيث أصبح من المألوف الحديث عن انتشال غرقى وموتى وضياع بين هذه الفئة, والتي تعتبر أهمّ ما يعتمد عليه المجتمع في تحقيق التنمية انطلاقاً من أنّ الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها. يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرّف على أسباب وعوامل ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.
2- التعرّف على أهم آثار هذه الظاهرة.
3- وضع تصوّر مقترح لعلاجها في ظل القانون الدولي.

طرائق البحث ومواده:

فيما يتعلق بالمنهجيّة العلميّة المتبعة في هذا البحث, فقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضح لنا من خلال الوقوف على تعريف الظاهرة والواقع المتردي للشباب المغاربة في المغرب وهذا ما يجعلنا نتوقف عند دراسة أهمّ عواملها وأسبابها, وآثارها, وصولاً لتقديم بعض المقترحات التي من شأنها أنّ تسهم في الحدّ من هذه الظاهرة.

النتائج والمناقشة:

إنّ أيّة محاولة لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة لابدّ وأن تستند إلى تحليلٍ شمولي يراعي الظروف الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة للمغرب، كما يتطلب ضبط الظروف التاريخيّة التي أنتجتها.

أولاً- الشباب المغربي بين الواقع المتردي والطموح إلى الهجرة.

1. واقع الشباب young في المغرب: يحدّد بعض الباحثين فترة الشباب ما بين سن السادسة عشر وسن الثلاثين، ويمثل الشباب فئة هامة وحيوية في البلدان العربية عامة, والمغرب على وجه الخصوص، إذ تمثل هذه الفئة الغالبيّة من السكان بنسبة تصل إلى حوالي % 71 من إجمالي عدد السكان وفق الدراسات الاحصائية لعام [1] 2010، وتتميز هذه الشريحة بديناميكيتها وقدرتها العمليّة، غير أنّ طموح هذه الشريحة كثيراً ما يصطدم بتعقيدات الحياة اليوميّة, والمشكلات الاجتماعية التي يتخبط فيها الشباب, وأهمها الفقر والحاجة بسبب البطالة وعدم توفر فرص للعمل, إضافة إلى مشكلاتٍ أخرى منها تدني المستوى التعليمي, مشكلات السكن.. وهذا يحدث اضطرابات في حياتهم قد تؤدي بهم إلى الانحراف أو التفكير في الهجرة, والابتعاد عن الموطن الأصلي في غياب الشروط الضرورية للعيش الكريم.

2. الهجرة غير الشرعيّة Illegal immigration وتطورها: رغم وضوح هذا المفهوم, إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من الوقوف عند ذكر تعريف ولو بسيط له. إذ تتعدد دلالات هذا النوع من الهجرة وتسمياته, بين هجرة سريّة، هجرة غير شرعيّة، هجرة غير قانونيّة, فهي بالمقارنة مع الهجرة القانونيّة تعتبر غير شرعيّة وغير مرغوب فيها.

تعرف الهجرة غير الشرعيّة وفق بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة تهريب الأشخاص, والاتجار بهم وبخاصة النساء والأطفال, لعام 2000, بأنّها: ((حالة الخروج من حدود دولة والدخول في حدود دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك, وتتمّ سراً، دون علم السلطات المعنيّة، أو الجهات الرسمية، وخارجة عن القانون والأعراف الدوليّة لحركة دخول الحدود والخروج منها)).

لقد عرفت الدول الأوروبيّة المستقبلة لليد العاملة وجود هجرة تلقائية منذ أمد بعيد، أصبح يطلق عليها الهجرة السريّة، هذه الهجرة بدأت في عقد السبعينيات وتزامنت مع إلغاء استيراد اليد العاملة الأجنبية من قبل الدول الأوروبيّة، وعرفت ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرتها في عقد الثمانينيات مع اتفاقية شنغن schengen Agreement وتوحيد أوروبا، وقد وضعت الدول الأوروبيّة في الفترة ما بين 1973 و 1979 قوانين خاصة بالعمال الأجانب لحماية سوق العمل الوطنيّة [2], وبما أنّ الأولوية أعطيت لحماية سوق العمل بتقليص حق العمال الأجانب في العمل، فإنّ تقنين حركة الهجرة طرحت مشكلات بالنسبة للشباب المغربي، فمادام هؤلاء لا يحصلون على حق الإقامة فإنّهم يتحولون إلى مهاجرين سرّيّين.

ارتفع حجم هذه الفئة من المهاجرين غير الشرعيّين في أعوام الثمانينيات ليصل إلى % 13 أي بنسبة زيادة 8% عمّا كانت عليه النسبة في فترة السبعينيات[3], وذلك بفعل دخول قوانين الأجانب حيز التنفيذ، لكن رغم ذلك لم تضع تلك القوانين حدّاً لتدفق المهاجرين لأسبابٍ عديدةٍ, أهمّها أنّ غلق الأبواب أمام تيارات الهجرة الشرعيّة جاء مترافقاً مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الحروب في البلدان المصدرة للمهاجرين من جهة كما أنّ القوانين لم تكن تجرم هذه الظاهرة بشكلٍ صارم من جهةٍ أخرى. وبذلك ازداد نشاط شبكات مافيا الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا بشكل أكثر وضوحاً مع إغلاق الحدود الإسبانيّة في وجه المغاربة، وعندما فرضت أسبانيا التأشيرة على كل الذين يودون دخول أراضيها من المغاربة، حاول هؤلاء بكل الطرق الوصول إلى أوروبا سواء بأساليب شرعيّة أو غير شرعيّة. وبالمقابل قامت أسبانيا بممارست دورها الرقابي وذلك بفرض طوق من الحراسة المشددة للحيلولة دون قدوم الأجانب إليها خاصة الشباب المغربي, إنشاء مراكز ومعتقلات للمهاجرين غير الشرعيّين, تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات, وفي هذا السياق أحدث مركز عام 1992, لتبادل المعلومات بين مختلف الدول بهدف التنمية والتعاون فيما يتعلق لتنظيم الانتقال عبر الحدود. ورغم كلّ ذلك استمرت قوارب الموت في نقل الشباب من المجتمع المغربي إلى أوروبا، رغم كل الخسارات المتوقعة، فما الدافع إلى اختيار هذه الطريق وعدم الاكتراث بالمخاطر؟

3. أسباب الهجرة غير الشرعيّة وعواملها: تتعدّد الأسباب التي تدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة غير الشرعيّة، وتتجلى أساساً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها المغرب، كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه تيارات الهجرة غير الشرعيّة، ومن ضمنها القرب الجغرافي, وكذلك الأفكار التي يحملها بعض الشباب حول أوروبا كأرض خلاص.

أ. الأسباب الاقتصادية: يتميز اقتصاد المغرب بهشاشته وتبعيته للغرب في إطار النهج الليبرالي، هذه التبعية فرضت انصياع المغرب لشروط وتوصيات المنظمات الدوليّة مثل البنك الدولي, صندوق النقد الدولي, ونادي باريس، وهو ما أدى إلى تضرّر الاقتصاد المغربي بشكلٍ كبير, وأخذ يعاني من ضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة، الأمر الذي نتج عنه تراجع في الأنشطة الاقتصادية التقليدية من صناعة تقليديّة محليّة، وتضاءلت معه فرص الشغل ونتج عن ذلك ارتفاع مهول في نسبة البطالة بين الشباب المغربي، فطبقاً لإحصاءات أوردها البنك الدولي عام 2008 , قدرت البطالة في صفوف الشباب حوالي (37%) من نسبة البطالة الكلية بالمغرب [4]، في حين نجد أنّ الإحصائيات الرسمية تشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة، وذلك أنّ عدد العاطلين ضمن شريحة الشباب التي يتراوح سنها بين 15 و 24 سنة والتي يقدر عددها بمئتين وثلاثة ملايين وسبعة وسبعين وتسعمئة وألف قد بلغ سنة 2009 (316803) ألف, كما أنّ عدد العاطلين في الشريحة التي يتراوح عمرها ما بين 25 و 34 سنة قد قاربت في ذات السنة (370) ألفاً، بالإضافة إلى ما يزيد عن (100) ألف من حاملي الشهادات [5].

نسبة البطالة هذه مسّت بشكل كبير الشباب من حاملي الشهادات العليا، وهو ما خلف استياءً في أوساط هذه الفئة بصفة خاصة، وفي أوساط المجتمع المغربي بصفة عامة، مما أدى ببعضهم إلى عزوف أبنائهم عن متابعة لدراستهم الجامعية والعليا.

وهذا ما دفع ببعضهم إلى طرح سؤال مركزي. كيف السبيل إلى تحقيق أهداف ومطامح الشباب المغربي، هل بذات النموذج التنموي الذي شهد إخفاقات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، أم بأفق تنموي، تكون ركيزته

الأساسيّة التعليم الفعال والبحث العلمي المنتجين للثروة؟ ويتزامن هذا أيضاً مع تفعيل المبادرة الوطنيّة للتنمية البشريّة، التي ترمي أهدافها الأساسيّة إلى الحدّ من تعاظم الأزمة الاجتماعيّة, وتلبيّة المطالب الاجتماعيّة المشروعة.

ب. الأسباب الاجتماعية: إنّ النمو السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للزيادة والارتفاع على مدى العشرون سنة القادمة ففي عام /2007/ قدّر عدد سكان الدول المطلة على البحر المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى مايقارب 500 مليون نسمة بحلول عام 2050 [6].

يتضافر دافعا الفقر والحاجة ليشكلا سبباً أساسياً للهجرة, خاصةً مع الزيادة السكانيّة تؤدي في دول شرق وجنوب حوض المتوسط إلى عجز حكومات هذه الدول عن تلبية الطلب الوطني على العمل، والسكن، وتأمين كافة الخدمات الاجتماعية بشكل جيد, ومن النتائج الأولى لهذا الانفجار السكاني نجد مشكلة البطالة بين الشباب، والتي كما ذكرت سابقاً تشكل نسبتها 37% من نسبة البطالة الكليّة في المغرب, فإذا كان الفرد العامل يرى أنّ انخفاض الدخل هو مبرر كافٍ للهجرة بغرض رفع دخله.. فإنّ العاطل عن العمل يرى أنّ مبرره أكثر من كافٍ، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسيّة للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل ومن الملاحظ أنّ البطالة تمسّ جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا, وتزداد حدّة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط، ويعود فشل المغرب في حلّ مشكلاته الاجتماعيّة إلى تفاقم أزمة الاندماج الاجتماعي داخل حياة المجتمع المغربي، في ظل التغيرات السوسيو- ثقافية التي عرفتها عناصر منظومته الاجتماعيّة، إلى جانب التحولات الدوليّة، وتراجع الأيديولوجيات الكبرى داخل المجتمعات الناميّة, ومن هنا أصبح التفكير في الهجرة سواء منها الشرعيّة, أم غير الشرعيّة حلاً لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع المغربي، وبخاصة شريحة الشباب.

ج. الأسباب السياسية: عدم الاستقرار السياسي من أهمّ العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعيّة. بل إنّ تأثيرها أصبح يفوق العديد من العوامل الأخرى، وفي هذا الصدد أشار العديد من الباحثين إلى أنّ الاضطرابات السياسيّة الداخليّة المتزايدة والحروب الخارجيّة بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الثروات الطبيعية, والحدود, وغيرها أدى إلى تدهور الأوضاع في مختلف مناحي حياة المواطن الإفريقي وأصبحت بالتالي أحد الأسباب وراء الهجرة. حيث تشير التقارير إلى أن الحروب الأهليّة عادة ما تكون سبباً في حالة التدهور التي تشهدها العديد من الدول الإفريقية ومنها الكونغو، إذ أنّ أعداد المشردين بسببها قد بلغ حوالي المليونين لا يحصل على مساعدات إنسانية منهم سوى أقل من النصف, كما أنّ هناك أعداداً أخرى بالقارة مازالوا بحاجة ماسة للأغذية يقدرون بستة عشر مليون شخص. والأمر سيان في تنزانيا فنتيجة الحروب الأهليّة والصراعات المصاحبة والتي جاءت متطابقة مع الظروف والأحداث المتلاحقة في المنطقة المجاورة لها, أدى ذلك لجعلها ملجأ لاستقبال موجات متلاحقة من اللاجئين إليها سواء من رواندا أو بورندى أو الكونغو أو أوغندة، الأمر الذي يلقى بثقله على كاهل الاقتصاد لدولة مثل تنزانيا تعاني أصلاً من محدودية الموارد وتحتاج إلى المساعدة، وليس للمزيد من الأعباء. أمّا الحرب الأهليّة في رواندا وفي بورندى فقد أدت منذ عام 1990وحتى عام 1996 إلى مئات الآلاف من الضحايا ومئات الآلاف من اللاجئين الذي فروا إلى الدول المجاورة [7].

إنّ انتهاج المغرب لإستراتيجية التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من تخلف المجتمع المغربي خاصة وأنّ الواقع يؤكد على استمرارية الاقتراض من الخارج, وخاصة من البنك الدولي وتوابعه، ومزيد من خصخصة المنشآت الوطنية, والنتيجة هي استفحال البطالة بين الشباب المغربي, لتصل نسبتها حالياً إلى ما يزيد عن (37%) من النسبة الإجمالية للبطالة في المغرب. وهذه تعتبر من أهمّ الأسباب في تخلف المجتمع المغربي. إضافة إلى أن النظام

السياسي في المغرب يسخر إمكانيات البلد المحدودة في مشاريع أمنيّةٍ وعسكريّةٍ صرفة للحفاظ على وجوده, حيث يصرف سنوياً ما يزيد عن مليوني دولار على صفقات شراء السلاح [8] فتغيب بذلك مشاريع التنمية, ويزداد الضغط على الشعب وتنشط بذلك حركة الهجرة نحو دول شمال المتوسط, ولكن يلاحظ منذ بداية عام 2011 أنّ المملكة المغربية بدأت بالعمل الجاد لرفع المستوى المعيشي لأفرادها, من خلال إقامة بعض المشاريع الانتاجية لخلق فرص العمل للشباب بهدف تقليل نسبة البطالة ومحاربة الفقر, ولكن باعتقادنا ما تزال هذه الخطوات قاصرة وعاجزة عن الحدّ من الهجرة غير الشرعية.

د. العامل البيئي أو الجغرافي: يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من أوروبا، ذلك أنّ المغرب يشكل بوابة رئيسية وصلة وصلٍ بين أفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي المتميز على بعد (14) كم، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم, والمغاربة على الخصوص إلى دول الشمال, وممّا لا شك فيه أن أهمية هذا العامل في إحداث التقارب في وجهات النظر بين المغرب وإسبانيا, لإيجاد المصالح المشتركة بين البلدين, ولكن استطاعت شبكات مافيا الهجرة السريّة استغلال هذا القرب لممارسة نشاطها بكل سهولة ويسر, إذ تستطيع هذه الشبكات أن تقطع المسافة البحرية التي تفصل بين البلدين خلال مدة أقصاها أقل من نصف يوم, وهذا دفع الشباب إلى المغامرة لقناعتهم بأنّ الرحلة لن تستغرق سوى عدّة ساعات وإذا كان القرب الجغرافي قد ساهم في فترة الفتوحات الإسلامية في تسهيل فتح الأندلس على يد طارق بن زياد...

إذا كان الباحثون في الدراسات السوسيولوجية الإستراتيجية يعتبرون بلدان شمال أفريقيا عموماً, والمغرب خصوصاً، قنطرة عبور لرؤوس الأموال على وجه التحديد, فلا بدّ من التنويه هنا إلى أسراب البشر الذين هم في مقتبل العمر, يغامرون ويلقون بأرواحهم وسط أمواج البحر المتوسط تستهويهم لحظة الوصول إلى الضفة الأخرى.

والجدير بالذكر أنّ نسبة البطالة المرتفعة كما ذكر سابقاً لم تكن السبب الوحيد وراء تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، بل تضافر معها العامل النفسي والانبهار الخادع الذي يقع فيه الشباب المغربي بأوروبا.

هـ.العامل النفسي للهجرة: قد يكون عالم الاجتماع ابن خلدون صادقاً فيما ذكره في مقدمته الشهيرة من " أنّ المغلوب دائماً مولع باقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده" [9].

إنّ هذه المقولة ليست حتماً مؤكداً لجميع دول العالم, ولكنها بالنسبة لبلدان جنوب المتوسط هي ضريبة جديدة من ضرائب التبعية التي تغرق فيها, ومن ضمنها المغرب، فالانبهار بدُنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب, والبحث عن الذات والهوية التي ترفض البلد الأصلي, وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل، كلها تجعل الشباب يغامرون بأرواحهم.

قد يبدو للوهلة الأولى أنّ هذا الامر مبالغ فيه, لكن حقيقة الواقع تشير إلى عكس ذلك, فقد تبين من خلال دراسة أُجريَت حول (تصور الشباب القروي لأوضاع المهاجرين في البلدان المستقبلة) أنّ نسبة (81%) ممّن شملتهم الدراسة يستحسنون الأوضاع في البلدان الأوروبية، ويفضلونها على وضعهم في بلدهم. وأظهرت دراسة اجتماعية أخرى في منطقة بني ملال بالمغرب أنّ حوالي (96%) من المبحوثين الذين شملتهم الدراسة عبروا عن رغبتهم الملحة في الهجرة، بأيّ شكل من الأشكال، فما يأتي به المهاجرون صيفاً من سيارات فاخرة، وغيرها من السلع لصالح أسرهم يبين أنّ عسل الضفة الأخرى يستحق اللعب بالنار عبر ركوب قوارب الموت [10].

هذه الصورة البسيطة والمعبرة هي بدون شك حالة من بين مئات الحالات التي يكشف الواقع المغربي عن وجودها، لأنّ غياب فرص العمل والاندماج في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف الوعي الثقافي والسياسي الذي

يمكن أن تلعبه هيئات المجتمع المدني,أسهم بشكل واضح في التشجيع على الهجرة، بالإضافة إلى الأفكار والأوهام التي يحملها الشباب المغربي عن أوروبا، وما تسهم به في تأجيج الرغبة في الهجرة دون تقدير المخاطر، فأوروبا بالنسبة للعديد منهم تعدّ بمثابة السبيل الوحيد للانتهاء من متاهات الفقر والتفكير في الهجرة يمثل الحل الأمثل لذلك.

و. العامل التاريخي: ما انفكت ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة تتواصل وتتسع عبر المكان والزمان، وقد لعب العامل التاريخي دوراً في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها عبر المجال الجغرافي الواسع. ذلك أنّ العلاقة التي تربط دول الشمال ببلدان الجنوب هي علاقة تاريخيّة مبنية على عدم تكافؤ وعلى واقع استعماري وفعلاً فقد ولّدت تلك الحقبة الاستعماريّة العديد من الاحباطات التي مازالت آثارها قائمة لدى شعوب بلدان الجنوب التي تشعر أنّها كانت عرضة للاستغلال ونهب خيرات بلادها من قبل تلك الدول الاستعمارية, وهذه الخلفية التاريخيّة هي التي جعلت العديد من الأشخاص في البلدان التي كانت عرضة للاستعمار تحاول البحث عن أملٍ في دول الشمال افتقدته في بلدانها بسبب مخلفات استعماريّة لا ينكرها أحد.

هذا الوضع الاستعماري خلف بدوره فقراً ملحوظاً في بلدان الجنوب, الأمر الذي انعكس على قدرة تلك البلدان في توفير مواطن الشغل للباحثين عنها من الشباب خصوصاً.. وأمام انتشار وسائل الاتصال والمواصلات، وفي عصر طغت عليه ظروف العولمة في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والاتصالية لم يعد ممكناً تجاهل رغبات الشباب والعاطلين عن العمل وتطلعهم لفتح آفاق جديدة أمام مستقبلهم [11].

ل. الأسباب الديموغرافيّة: تشكل الفروقات الديموغرافيّة فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملاً مهماً في هجرة السكان, إذ أنّ الهجرة تمثل تعويضاً عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب, كما أنّ ارتفاع الخصوبة في مجتمع الإرسال مقابل انخفاضها في مجتمع الاستقبال أحد أسباب الهجرة [12] .

يمتاز البناء العمري في البلاد العربية عموماً بأنّه شبابي, إذ أنّ ارتفاع معدلات التزايد السكاني فيها, يترافق مع انخفاض معدلات الوفيات من الأطفال, ويترافق كذلك مع شحّ الموارد وقلّة فرص العمل, إضافة إلى نوعية التعليم والتي تقلّ عن المستوى المطلوب سواء للتنمية الداخليّة, والتي تعتبر المولد الرئيسي لفرص العمل, أو المستوى العالمي لسوق العمل العالمي, كلّ ذلك يدفع بالشباب لمحاولة الهروب والهجرة بحثاً عن وضعٍ أفضل.

فعلى سبيل المثال وصل معدل الخصوبة في إسبانيا إلى (1.5) طفل لكل امرأة, وفي إيطاليا (1.6) طفل لكل امرأة عام (2010) وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية [13], كما أنّ أكبر تناقص في عدد السكان على مستوى أوروبا يتمثل في إيطاليا وألمانيا, وهذا ما يؤكد حاجة الدول الأوروبيّة إلى مزيد من المهاجرين للحدّ من نقص وتفشي الشيخوخة.

الجدول رقم (1) يبين كتلة السكان ومعدل المواليد ومعدل نموهم ومعدل الوفيات ومتوسط الأعمار حسب التوزيع الإقليمي للقارة الإفريقيّة حسب معطيات عام2010:

الإقليم	كتلة السكان بالمليون نسمة	معدل المواليد %	معدل الوفيات%	معدل التحول بالمتوسط %	متوسط العمر بالسنة
شرق أفريقية	197	4.8	1.5	3.3	53
وسط افريقية	70	4.6	1.4	3.1	52
غرب أفريقية	194	4.7	1.5	3.2	51
شمال أفريقية	140.6	3.4	0.9	2.5	61
جنوب أفريقية	41	3.2	0.9	2.3	62
مجموع القارة	642.6	4.14	1.2	3.08	55

تقرير اللجنة الاقتصادية الملحقة بمنظمة الوحدة الإفريقية, الصادر في أديس أبابا, عام 2010

يتضح من الجدول السابق ارتفاع معدلات الولادة بشكلٍ عام في كافة أنحاء القارة الأفريقيّة, مع انخفاض في معدل الوفيّات, وهذا يحدث أثراً سلبياً في قدرة الدولة على تلبية الخدمات الاجتماعية والصحيّة والتعليمية... وبالتالي عجزها عن تلبيّة الشروط الجيدة لرفع مستوى المعيشة لأبنائها.

ي. العامل الحضاري: تسعى دول العالم كافةً لبناء مصالحها الإستراتيجيّة بما يخدم أمنها وأمن مواطنيها ولتحقيق ذلك تقوم ببناء شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.. مع دول أخرى, وهذا حقها الشرعي الذي لا يستطيع أحد منعها من ممارسته, وهي في ذلك إنّما تؤسس لبناء الإنسان المؤهل المتحضر علميّاً وثقافيّاً, وفكريّاً واجتماعيّاً وفنيّاً.., وتقوم بتأهيله وزجّه في أسواق العمل العالمية التي تحتاج إلى استثمار حقيقي يخضع لمعايير الجدوى الاقتصادية والكفاءات العلمية التي تتمتع بها تلك الكوادر للمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي العالمي, وبالتالي بناء الحضارة الأوروبيّة لمسايرة الواقع الحضاري العولمي. وبالتالي إنّ إنبهار أصحاب الكفاءات العلمية بمعالم الحضارة تلك والرغبة في العيش في كنفها, يدفعهم للتفكير في الهجرة خاصة وأنّ الدول الأوروبيّة لا تغلق أبواب الهجرة إليها في وجه الإنسان المتحضر والمؤهل على الصعد كافة.. وهنا إذا كان بعضهم يجد صعوبة في الهجرة إلى تلك الدول, فعليه أن يعلم أنّ الابواب موصدة فقط بوجه الإنسان غير المؤهل حضارياً وثقافيّاً, وفكريّاً... فعليه العمل لتطوير نفسه ليكون مرحباً به في أي بلدٍ في العالم.

ثانياً– المغرب بلد مصدر للعمالة: يعتبر المغرب من أهمّ بلدان الشمال الإفريقي المصدرة للعمالة المهاجرة، ويظهر ذلك جليّاً من التقرير الرسمي لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر في أديس أبابا لعام2010 حيث يحتل المغرب المركز الثالث من الدول العربيّة بعد تونس ومصر في العمالة المهاجرة.

1. المهاجرون المغاربة في العالم:

على امتداد السنوات عرفت بعض أنحاء المعمورة ظاهرة الهجرة وشهدتها بخطوطٍ مختلفةٍ, ففي القارة الأفريقيّة خطوط الهجرة تصاعديّة، ومازالت هذه الخطوط متواصلة بالتصاعد حتى يومنا هذا، بل إنّها مرشحة للارتفاع اليوم أكثر من أي وقت مضى بفعل عدد من المؤثرات والعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية... توضح تقارير منظمة شؤون اللاجئين أنّ عدد المهاجرين بلغ (70) مليون شخص خلال الفترة الممتدة منذ عام 1960

وحتى عام 1970، في حين هذا العدد وصل خلال عام 2010 إلى (180) مليون مهاجر، في موجة بشرية تلف العالم كله. ووفقاً لتقرير المنظمة العالمية للهجرة، فإن شخصاً من أصل (35) في العالم هو مهاجر أي ما يمثل (3%) من مجموع سكان العالم [14]. بالنسبة للمغرب يتوزع المغاربة المهاجرون بأعداد ونسب مختلفة بين القارات. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2) توزيع المغاربة المهاجرين عبر العالم عام 2009:

الدول	عدد المغاربة	الدول	عدد المغاربة
الدول الأوروبية	2.777.894	الدول العربية	282.772
البلدان الأفريقية	5.366	الدول الآسيوية	5.167
دول أمريكا الشمالية والجنوبية	17.891	–	–
المجموع	3.089090		

الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، نشرة همزة وصل، العدد (10)، الرباط 2010، ص18.

يتضح من الجدول السابق أنّ عدد المغاربة المهاجرين خلال عام 2009 قد وصل إلى (3.089090) منهم (2.777.894) مهاجر في الدول الأوروبيّة, أي ما نسبته (% 82).

في حين تبلغ النسبة (% 8.34) في الدول العربية, و(% 0.152) في الدول الآسيوية, و(0.154%) في البلدان الإفريقية و(% 0.528) في دول أمريكا الشمالية والجنوبية.

ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة في الدول الأوروبيّة على حساب الدول الأخرى إلى: توفر فرص العمل, ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة في هذه الدول, القرب الجغرافي لأوروبا وخاصة أسبانيا من المغرب, التكلفة المالية المترتبة على الهجرة لهذه الدول, حيث تكون التكلفة المالية اليها أقلّ عادة منها إلى دول أميركا.

2- الشباب المغربي وهاجس الهجرة:

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة في صفوف الشباب المغربي جزءاً من ظاهرة الهجرة ككل، بيد أنّها لم تنل اهتمام الباحثين إلاّ بعد إغلاق الحدود الإسبانية في وجه المغاربة سنة (1991)، وقتها أصبحت بمثابة مشكلة في صميم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

إنّ المتتبع لمسارات الهجرة المغربية سيجد أنّها ظلت حاضرة باستمرار، ولم يتغير سوى شكلها (شرعي وغير شرعي)، فالإحصاءات تؤكد تواجد الجالية المغربية ببلدان الاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ الجالية المغربية في فرنسا حوالي (32%) من المقيمين الأجانب.

إذا سلمنا جدلاً بأنّ هذه النسبة من المهاجرين بفرنسا ما هي إلاّ صورة مماثلة لنسب أخرى بدول عديدة كألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، فإنّه من المؤكد أنّ الظاهرة تتمّ بأشكال غير قانونية وغير مرغوب فيها. فالتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعيّة لطالما غلبت عليه المقاربة الأمنيّة وعسكرة الحدود في وجه المتدفقين من الشباب اليائسين، ولعلّ الأرقام المستخلصة من تطور هذه الظاهرة كفيل بتقديم صورة أكثر دقة عن خطورتها، ففي عام 2003 تمّ بالمغرب تفكيك (1200) شبكة متخصصة في تهريب الأشخاص, وفي عام (2004) ألقى حرس الشواطئ الإسباني القبض على (1363) مهاجراً سريّاً حاولوا التسلل إلى الأراضي الإسبانية بطريقة غير قانونيّة. وخلال منتصف العام نفسه حاول (700) مهاجر الوصول إلى الأراضي الإسبانية في يوم واحد، منهم من اعتقل ومنهم من أصيب بحروق خطيرة، بعدما انسكب الوقود في القارب، وخلال الستة الأشهر الأولى من سنة (2006) تمّ إلقاء القبض على حوالي (1000) مهاجر سري أغلبهم من الشباب المغربي[15] .

وحسب المصادر الأمنيّة الإسبانيّة، فإنّ ما مجموعه (28.890) ألفاً مهاجراً سريّاً تمكنوا منذ بداية عام (2006) من الدخول إلى جزر الكناري على متن قوارب تقليدية [16].

رغم ما تقدمه المؤشرات الإحصائيّة من أرقامٍ حول الظاهرة، فإنّ خطورتها تتمثل في الصور البشعة التي يتم بها فقدان الشباب, وفيما تخلفه من آثارٍ سلبيةٍ على البناء الاجتماعي وتطوره، فهل تمثل الهجرة فرصة للشباب المغربي لتحقيق مطامحه والخروج من الفقر، أم أنّ مأساته تتجدّد بصورة أخرى؟!.

3. الهجرة غير الشرعيّة والبحث عن مصيرٍ مجهولٍ

لعل الأرقام والمعطيات التي تتناقلها وسائل الإعلام عن مآسي الهجرة غير الشرعيّة, كفيلة بتقديم صورةٍ أكثر دقةٍ عمّا تخلفه ورائها من دمارٍ وموت، فقد أصبح المعتاد أن نسمع في الخطاب الإعلامي الحديث عن ضحايا وغرقى، لدرجة أصبحت معها ظاهرة الموت قاعدة وأصبحت النجاة استثناء.

يشكل اختيار الوسطاء أنجع الحلول بالنسبة للمهاجرين، لكون الوسيط أكثر خبرة ومعرفة بالطرق والوسائل المستعملة للوصول إلى الضفة الأخرى، غير أن الأمر يقتضي توفير مبلغ باهظٍ من المال لطالما افتقد إليه المهاجر، وهو ما يدفع هذا الأخير إلى البحث بكل الوسائل عن جمع المبلغ المطلوب, حتى ولو اقتضى الأمر استعمال طرق غير مشروعة كالسرقة والتهريب. ومن المعلوم أنّ تكاليف عملية الهجرة غير الشرعيّة تبلغ ما بين (15) ألف درهم و(25) ألف درهم مغربي أي ما بين 2520 إلى 4200 دولار,(كل درهم مغربي يعادل 0.168 دولار أميركي) وفق أسعار صرف العملات الصادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 1/5/2013 , وليس هناك من الضمانات ما يجعل المهاجر في مأمن من المخاطر ففي كثير من الأحيان يتمّ نقل المهاجرين من قبل الوسطاء عبر قارب من شواطئ تطوان في المغرب إلى شاطئ مدينة مغربية أخرى، ويتمّ إيهامهم بأنّهم قد وصلوا شواطئ الجزيرة الخضراء، لأنّ العملية عادة ما تتمّ في الليل وهذا لا يتيح للمهاجر معرفة وجهة القارب [17].

تعتبر الشواطئ المغربية والتونسية والليبية أيضاً أفضل المناطق للانطلاق وبالرغم من خضوعها أحياناً إلى المراقبة، إلا أنّ الشبكات المتخصصة في تهجير الشباب تكون أكثر دراية بالأماكن البديلة والوقت المناسب لذلك. إنّ خطورة وثقل الظاهرة ومخلفاتها لا يمكن إدراكها إلاّ من خلال المعطيات الدقيقة، وهذا سيتضح من خلال الأرقام والإحصائيات التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (3) بعض ضحايا الهجرة غير الشرعيّة بين عام 2005 وحتى عام 2010 .

التاريخ	العدد والسبب
3/8/2005	/3 / من أصل / 30 / كانوا على متن زورق خرج من الحسيمة إلى الميريا ماتوا غرقاً.
29/1/2005	انتشال جثة شاب مغربي بشواطئ قاديس.
12/9/2006	إيقاف / 68 / شاباً مغربياً، / 4 / من بينهم ألقوا بأنفسهم في البحر بشاطيء كابو ديكاطا.
18/12/2006	11 ضحية ألقوا بأنفسهم في البحر بشواطيء الكناريا.
28/10/2007	/ 8/ جثث في حالة تحلل قرب الميريا.
1/3/2008	قاصر مغربي يموت تحت عجلات حافلة بالجزيرة الخضراء
6/5/2009	شاب عمره 18 سنة مات غرقاً بشاطيء فونتي بنتوار.
18-23/10/2009	13مغربياً يموتون غرقاً خوفاً من مطاردة دورية للحرس المدني الإسباني
3/3 -31/12/2010	116 مغربي توفوا في ظروف غامضة معظمهم في البحر.
المجموع	158 حالة وفاة.

كنزة الغالي: نساؤنا المهاجرات في إسبانيا، منشورات الزمن، الدار البيضاء / 2011، ص 58.

يتضح من الجدول السابق أنّ عدد ضحايا الهجرة غير الشرعيّة في ازدياد مستمر. فقد سجل عام 2010حوالي /116/ حالة وفاة, في الفترة الممتدة ما بين 3/3/2010 و 31/12/2010 , وهذه المعطيات المقدمة دون شك أسهمت إلى حدٍ ما في تقريب الصورة الحقيقية لمآسي الهجرة، وإن كان الواقع أكثر من أن تستوعبه الأرقام، ذلك أنّ أشكالاً عديدة للهجرة بدأت تبرز مؤخراً، حيث لم تعد الهجرة غير الشرعيّة تقتصر فقط على الشباب الذكور, بل أصبحت تهم عدداً كبيراً من الفتيات والأطفال القصر، وبذلك أصبحت الهجرة تعبر عن خلل في البنية الاجتماعية، وعن تهميش اجتماعي واقتصادي لشرائح معينة من المجتمع المغربي [18].

وإذا كان الأمل الذي يراود كل مهاجر هو الوصول إلى الضفة الشمالية من المتوسط، فإنّ الوصول له وجه آخر للاغتراب، فنعيم الدول الأوروبيّة الذي توهمه الشباب المغربي، وصورة الديمقراطية المتخيلة سرعان ما تزول لتكشف القناع عن صورة أخرى تقوم على الإقصاء والتهميش، وأول سؤال يطرحه الشاب المهاجر هو: من أنا؟ وما دوري ومكانتي في مجتمع الثورة التكنولوجية؟ إنّها أسئلة الهوية التي تجعل المهاجر من الناحية النفسيّة والاجتماعيّة شخصاً لهويات متعددة لا يملك أياً منها، فلا هو يعيش في بلده مكرماً ليدرك حلاوة الوطن، ولا هو قادر على العيش في وسط لا يقاسمه هواجسه وآلامه، فالهوية الفردية تنصهر داخل هوية الجماعة في مجتمعاتنا العربية، وسؤال الهوية بالنسبة للمهاجر يبدأ من الأسرة والقبيلة والوطن، وكلها أشياء يفتقدها في بلدان المهجر المختلفة عنه لغوياً وثقافيّاً ودينيّاً، وبذلك يصبح المهاجرون بمثابة أقليّة ليس لها أمة [19].

إنّ الخطابات المروجة عن أوروبا الديمقراطية الحرة المتقدمة والمؤمنة بالحوار والاختلاف واحترام حقوق الإنسان، سرعان ما تتكسر وتمحوها وقائع الحياة اليومية التي يعيشها المهاجر، فتبدو له هذه الشعارات لا معنى لها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمواطن عربي، فهذه الشعارات إن صحت فلا تنطبق إلا على المواطن الأوروبي، أمّا المهاجر العربي لا يبقيه في أوروبا غير استيائه من بلده وواقعه المزري.

لقد أكدت الممارسات العنصريّة المستمرة التي زادت حدّتها بعد أحداث 2001/ 9 /11 أنّ المهاجر وخاصة غير الشرعي, الذي لا يمتلك رخصة الإقامة القانونية – يعيش في وضعية مزرية.

إنّ ما حدث في إسبانيا خلال شباط من سنة 2000، يثبت أنّ حملة الكراهية والحقد متواصلة ضد كل مهاجر، وستظل مشهداً تراجيدياً في ذهنية كل المهاجرين المغاربة الذين تعرضوا لأعمال عنف شنيعة، لقد مثّلتْ هذه الأحداث واحدة من الصور الكثيرة التي تُظهر صعوبة التعايش وزيف الشعارات.

ففي هولندا على سبيل المثال تمّ استحداث نصوصٍ قانونيّةٍ متشددة تستهدف طرد المهاجرين والاعتداء على أماكن عبادتهم والمس بحرية تعبيرهم، وحقهم في الأمن والاستقرار، رغم ما تكفله المواثيق الدوليّة من ضمانات مكرسة لحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم [20].

ولكن على الرغم من ذلك فإنّ الأمر يقتضي البحث عن حلول ناجعة لإيقاف نزيف الهجرة غير الشرعيّة التي تهمّ شريحة هامة من الشباب المغربي، والتي أصبح شغلها الشاغل ابتكار أساليب جديدة للهجرة غير الشرعيّة.

4. آثار الهجرة غير الشرعيّة

أ–الإخلال بالوضع الاقتصادي: تعتبر التداعيات الاقتصاديّة مشكلة لدول الإرسال أكثر من دول الاستقبال حيث إنّها تتّم بشكل انتقائي لنوع العمل المطلوب في الدول المستقبلة, وبالتالي يقلّ نوع العمالة في الدول المرسلة ويرتفع سعره, وتحدث مشكلة في هيكلية الإنتاج ومتطلبات السوق, خاصة مع عدم وجود أطرٍ تنظيميّةٍ لهذه الهجرات, إذ إنّها تتمّ بشكل غير شرعي من جهة, ومن جهةٍ أخرى أصبحت تحويلات المهاجرين تشكل مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي للدول المرسلة, وبالتالي فإنّ أيّة أزمةٍ في الدول المستقبلة تهدّد بعودة العمالة ممّا يسبب أزمةً في اقتصاديات الدول المرسلة للعمالة, ولو بشكل مؤقت كما حدث في مصر بعد حرب الخليج الثانية, ممّا أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها, وتأثر الدخل القومي سلبياً [21]. أمّا المشكلة الثانية والتي تعاني منها الدول المرسلة للعمالة, فهي مشكلة اقتصاديّة ثقافيّة لأنّ المهاجرين عندما يعودون من الدول المستقبلة ينقلون أنماط الاستهلاك إلى شعوب الدول المرسلة, ممّا يغير في القيم الثقافية في هذه الدول, ومثال ذلك نقلت العمالة المصرية في الخارج خاصة لدى دول الخليج أنماط الاستهلاك من هذه المجتمعات إلى مصر.

وعلى الرغم من أنّ المهاجرين غير الشرعيّين يسهمون في الغالب في توفير أيدٍ عاملة رخيصة, إلاّ أنّ ذلك في حدّ ذاته يشكل إخلالاً في سوق العمل, لأنّ هذه العمالة الوافدة ستشكل منافساً للأيدي العاملة المحليّة وتخلق مشكلاتٍ اقتصاديّة أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة من جهة, وتؤثر في استثمار الموارد الطبيعية فيها من جهة أخرى, وتجعلها تكتسب أيدي عاملة جديدة، خاصة وأنّ المهاجرين في الغالب من الذكور الذين يقعون في سنّ الإنتاج والعمل, كل ذلك ينعكس على العمليّة الإنمائيّة, فتؤدي بالنتيجة إلى خسارة المغرب لموارده البشريّة وطاقاته الفكريّة والقوة العاملة فيه.

كذلك إنّ انتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر وما يتبع ذلك من تغيرات قد تكون ذات فوائد أخري مثل رفع مستوى المعيشة في المنطقة المهاجر إليها, حيث يقلّ الضغط السكاني على الوضع الاقتصادي إذ كثيراً ما ترتفع أثمان الأراضي بوصول أعداد كبيرة من المهاجرين، حيث يشتد الطلب عليها.

كما أنّ الهجرة تؤدي إلى تزايد معدلات الإنفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع القدرة الاقتصادية لبعض هؤلاء المهاجرين ممّا يؤدي إلى تأثيرات سلبيّة في المجتمع بعد أن يؤدي إصابة اقتصاد البلاد بعدوى الأنماط الاستهلاكية

[22]. هذا يؤدي لحدوث تدمير جزئي للثروة البشرية المتجسد في العمالة المهاجرة من بلدان المنشأ نتيجة لعمل بعض المهاجرين في أعمال أدنى من مستوى تأهيلهم ومهاراتهم من ناحية، وما يعتريهم من مصاعب نفسية واجتماعية تضعف من إنتاجيتهم.

ب- تعميق الفجوة فيما يتعلق بقضية التنمية: يرى المهاجرون وخاصة غير الشرعيّين من المغرب أنّ الدول الأوروبيّة نهبت ثرواتها وخيراتها في الماضي لتبني التقدم الذي تنعم به, وبالتالي ترسخ لديهم هاجس وهو أنّ الدول المتقدمة ملتزمة بإصلاح ما أفسدته, ولكن المسألة لا تكمن في تحميل أوروبا ذنب المرحلة التاريخية السابقة, ولا يعطي الحق لأي فرد من أفراد الدول النامية بالتفكير بالهجرة إلى تلك الدول لممارسة حقوق المواطنة فيها, الفرد المؤهل المتحضر علميّاً, وثقافيّاً, وفكريّاً واجتماعيّاً وفنيّاً.., مرحب به للعمل في أسواق العمل العالمية. ومن هنا يمكن للدول النامية أن تبدأ وذلك عن طريق إعادة بناء الإنسان وتأهيله لتتماشى مع احتياجات الأسواق العالمية للعمل.

ج-تزايد معدلات الجريمة: توضح التقارير الرسميّة للجنة الدوليّة لمكافحة الجريمة الدوليّة المنظمة International organized crimes أنّ الشخص الذي يتخذ قرار الهجرة غير الشرعيّة, عادة ما يكون غير ملتزم بالقوانين والأعراف في مجتمعه الأصلي، أو قد يكون من ضمن المطلوبين أمنياً في بلده، وبذلك يصبح المجال مفتوحاً للجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة, وتصبح الدول المستقبلة لهم مسرحاً لتلاقي المجرمين. تشير الإحصائيات الرسميّة للجنة الدوليّة لمكافحة الجريمة المنظمة إلى ارتفاع نسبة معدلات الجريمة في الأقاليم التي يقيم فيها المهاجرين هجرة غير شرعيّة بنسبة تصل إلى حوالي 4% سنوياً مع كل دخول جديد للمهاجرين غير الشرعيّين[23]. في إسبانيا يتواجد المهاجرين غير الشرعيّين في تجمعات سكنية في مناطق مختلفة ومنها جزر الكناري، أدى ذلك لظهور العديد من الظواهر الانحرافيّة التي تخالف القوانين والأعراف كانتشار ظاهرة تزوير العملات, المتاجرة بالمخدرات, التسول, السرقة, الدعارة، وغيرها من الأعمال الإجرامية التي تتسبب في عدم الطمأنينة والأمن للمواطن والدولة, وفي عام 2004 تمّ إلقاء القبض على مجموعة إرهابية تخطط لتنفيذ عملية انتحارية في أحد أحياء العاصمة الإسبانية وتبين أن بعض أفرادها من العرب المهاجرين غير الشرعيّين, مرتبطين بشبكة أخرى لتهريب السلاح والدعارة [24].

هذه المشكلة ونظراً لخطورتها ليس لها مدلولات أخلاقيّة فحسب, بل لها دلالات تعبر عن تردي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية الفكرية, وحتى الحضارية للمهاجرين غير الشرعيّين, وتعبر عن حالة من الصراع بسبب عدم قدرتهم على تقبل ثقافة البلد المضيف, وعدم قدرتهم على فرض ثقافتهم فيه, ويؤدي ذلك إلى صعوبة التعايش والاندماج في المجتمعات الأوروبيّة، خاصة عندما يكون هؤلاء المهاجرين من العرب عموماً والمسلمين خصوصاً, وتثير هذه الظاهرة قلق دول أوروبا, وخاصة إسبانيا في ظلّ انتشار التيارات السلفيّة والإجراميّة من المهاجرين الشرعيّين, بسبب قربها الجغرافي من المغرب, ولما يرتبط بهذه الظاهرة من ظواهر سلبية متعددة, سبق ذكرها، وكثيراً ما أدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى نشوب مشكلات بين أسبانيا والمغرب واتهام هذه الدول الأخيرة بعدم ممارسة الرقابة على حدودها. كل ذلك يدفع المهاجرين لارتكاب الجرائم, ولكن هذا لا يعني إباحتها, إذ أنّ بعض المهاجرين قد يلتحق بتنظيمات الجريمة الدوليّة المنظمة.

وهنا نجد أن الدول الأوروبيّة لديها الحق في غلق أبوابها أمام المهاجرين غير الشرعيّين, وغير المؤهليّن.

د- **التمييز العنصري:** تتوقف المشكلات العنصرية على مفهوم السلالة، وفكرة الجماعات المهاجرة عن نفسها، مقارنة مع السكان الأصليين حيث تعتقد الجماعات البيضاء بشكل عام, أنّها أرقى من الجماعات الملونة خاصة الزنوج أو الآسيوية الصفراء.

بعد انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة, انتعش الاقتصاد الأوروبي, وتبلورت فكرة السوق الأوروبيّة المشتركة التي تحولت إلى وحدة سياسيةٍ واقتصاديةٍ, بدأت الحرب ضد العرب والمسلمين، وأُتهموا بمختلف أنواع الاتهامات، ونتيجة للتمييّز العنصري أصبح كل حادث يقع في العالم يتهم به المسلمون وهكذا ضاقت أوروبا ذرعاً بالأجانب عامة والمسلمين خاصة, فلم تعد فرص العمل متوفرة بالنسبة لهؤلاء. بل لم يعد أمر الحصول على تأشيرات دخول هذه البلدان أمراً سهلاً بالنسبة لمواطني أغلب الدول العربية. يلاحظ أنّ الدول الأجنبية تتبع رغم حاجتها للأيدي العاملة سياسات عدّة للسيطرة على تدفق العمالة خاصة من الدول العربيّة، وتتبع سياستها تلك من نظرتها العنصريّة، وهذا ينعكس سلباً على المهاجرين حيث تعمل بعض الدول الأوروبية على الاستغناء تماماً عن العمالة غير الماهرة مبتدئة بالعمالة العربيّة والأفريقيّة لوجود من يحلّ محلهم من دول أوروبيّة [25]. ويستمر تعرض المهاجرين خاصة غير الشرعيّين العرب والمسلمين إلى أوروبا عموماً لأشكال من التفرقة العنصرية، بكل ما يتعلق بكافة الأمور الخاصة بعملهم ومعيشتهم في الدول الأجنبية، فضلاً عن شعورهم الدائم بعدم الاستقرار، نظراً لارتباط مصيرهم في الدول المستقبلة بالعلاقات السياسية بين دولهم الأصلية والدول المستقبلة لهم [26].

وهنا نجد أنّ الدول الأوروبيّة والأميريكية عموماً, ينظرون إلى المهاجرين غير الشرعييّن بأنهم مجرمون.

هـ- **التأثير على العلاقات بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين:** تتحدث الدول الأوروبيّة عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيّاً وكونيّاً، وتجهز في الوقت نفسه على الحق في التنقل الذي تنادي المواثيق الدوليّة به، وتنتهك الحقوق المدنيّة والاجتماعيّة والسياسيّة للمهاجرين الشرعيّين وغير الشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، فتجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري. بالرغم من أنّ البند /13 / للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على: "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء"، ويؤكد على أنّ " لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي". فما يتعرض له للمهاجرون غير الشرعييّن من انتهاك لأبسط حقوق الإنسان يؤكد على ازدواجيّة المعايير الدوليّة في تطبيق قضية حقوق الإنسان والكيل بمكيالين في الدفاع عنها. وبما أن الدول الأوروبية تملك وسائل الإعلام المتطورة فإنّ ذلك إلى نقل الصورة بالطريقة التي تجدها هذه الدول مناسبة لخدمة مصالحها الاستراتيجية. وبذلك يسهم الإعلام في زيادة وتجذّر هذه الإشكاليّة, لما يلعبه من دور في التأثير على مصداقية حقوق الإنسان, والتي تدعو إليها الدول الأوروبيّة, وترهن المنظمات الدوليّة معوناتها على دول الجنوب على احترام هذه الحقوق.

ي- **تهديد سياسة الدولة المستقبلة في استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبيّة:**

إنّ أخطر آثار الهجرة غير الشرعيّة سياسيّاً وأمنيّاً هو الأمر الذي يهدّد سياسة الدولة المستقبلة ووجودها الفعلي, لدولٍ أخرى فقد يأخذ منهم الخونة والجواسيس, خاصة إذا كان عدد المهاجرين يقارب عدد السكان الأصليين, فإنّ هذا يهدّد بانهيار الدولة واختفائها. إذ إنّ المعطيات المستقبليّة لهذه القضية تشير إلى إمكانيّة قيام المهاجرين بالتخطيط لانقلابات عسكرية بمساعدة دولهم, أو بمساعدة دول أخرى معادية لهذه الدولة, الأمر الذي يعني انقلاب الأوضاع في الدول المستقبلة.

ثالثاً- الهجرة غير الشرعيّة وتدابير الحدّ منها: تتواصل هذه الظاهرة بالرغم من الجهود الدوليّة التي تبذلها دول الجنوب, والمقاربات والإجراءات الأمنيّة التي تقوم بها دول الشمال بهدف إيقاف هذه الظاهرة إلا أنها استمرت بالتواصل والاتساع عبر المكان والزمان. والسؤال الذي يطرح نفسه هل المقاربات الأمنيّة كفيلة بوضع حلّ لهذه الظاهرة؟ هل هناك حلول أخرى ينبغي البحث عنها للقضاء عليها؟

1. المغرب في مواجهة الهجرة غير الشرعيّة:

يعاني المغرب كغيره من بلدان المغرب العربي, وبقيّة بلدان العالم الثالث من ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة بحكم موقعه الاستراتيجي على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، والذي شكّل على الدوام واجهة مفتوحة على أوروبا، وفضاءً للتلاقي الحضاري والتواصل البشري عن طريق الهجرة القانونيّة. إلاّ أنّ العقدين الأخيرين عرفا منعطفاً خاصاً وهاماً, تجلّى في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة. وتبعاً لذلك بدأ واضحاً أنّ المغرب متضرر هو الآخر من هذه الهجرة, حيث أخذ يتحول تدريجياً إلى معبر لها، وبلد إقامةٍ لبعض القادمين من بلدان أفريقية الراغبين في الهجرة نحو أوروبا.

وإذا كان المغرب يمرّ بظروفٍ صعبةٍ جعلت مواطنيه يلجأون للهجرة, فإنّه ما انفك يدعوا إلى إدماج المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت يبذل جهوداً متواصلة لمحاربة الظاهرة على العديد من المستويات دوليّاً وداخليّاً، ومن أهمّ الجهود الدوليّة:

1- المشاركة في عدّة مؤتمرات دوليّة لمكافحة الهجرة غير الشرعيّة, ومنها مؤتمر مدريد تحت عنوان التنمية أساس للحدّ من الهجرة المنعقد عام 2010 وكذلك مؤتمر آثينا للهجرة والتنمية المنعقد عام 2011.

2- تيسير ودعم الهجرة المؤقتة والموسميّة وفق سياسات وإجراءات متفق عليها بينها وبين دول الاستقبال لضمان جودة إدارتها وتنظيمها. ودعم حقوق المهاجرين هجرة مؤقتة في العمل والإقامة وفي شبكات الآمان الاجتماعي المختلفة لمواجهة الهجرة غير الشرعية, وبما يحقيق مصلحة الأطراف جميعها[27].

3- متابعة التزام أفراد الجالية المغربيّة في دول الاستقبال بالقوانين والأنظمة, ومراعاتهم لتقاليد المجتمعات المستقبلة تسهيلا للتواصل والاندماج.

4- تعزيز التعاون الدولي للحدّ من الهجرة القسرية, خاصة المترتبة على الاحتلال الاستيطان والحروب والعمل على إعادة المهجرين لمجتمعهم ودعم جهود دول استقبالهم لتمكينها من توفير الاحتياجات الرئيسية لهم ولأسرهم.

أما داخلياً فقد قامت المغرب باتخاذ التدابير التالية:

1- إقامة بعض المشاريع التنموية لمحاربة الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب البطالة من خلال سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل, وذلك لمواجهة الأسباب التي تقود إلى الهجرة غير الشرعيّة.

2- فرض طوق من الحماية الأمنية لمراقبة الساحل, وتنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات, وفي هذا السياق أحدث مركز عام للمعلومات بهدف التنمية والتعاون فيما يتعلق بتنظيم الانتقال عبر الحدود. وبفعل هذه التدابير والإجراءات تمكن المغرب من تفكيك (1200) شبكة متخصصة في تهريب الأشخاص خلال سنة 2003، وفي نفس السنة تمّ بمدينة طنجة وحدها على سبيل المثال توقيف (10595) شخص متورط في الهجرة غير الشرعيّة [28] .

3- مساعدة المهاجرين العائدين لتمكينهم من إعادة الاندماج في مجتمعاتهم والاستفادة الجماعية من مدخراتهم وخبراتهم من خلال المشروعات المشتركة بينهم ومن خلال الجمعيات التعاونية الإنتاجية وغيرها.

2. أوروبا وتدابير الحدّ من الهجرة غير الشرعيّة:

تواجه الدول الأوروبيّة صعوباتٍ كثيرةً, خاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعيّة، فإلى جانب تدفق المهاجرين إليها, تعاني مشكلاتٍ أخرى لها ارتباط مباشر بالهجرة، وذلك مثل تزايد نشاط السوق السوداء لليد العاملة والتهرب الضريبي والانفلات الأمني, وما إلى ذلك إضافة إلى المتاعب التي تواجه الدول الأوروبيّة في إدارة علاقاتها مع الأطراف الأجنبيّة المصدرة للمهاجرين, أو التي يعبرها المهاجرون غير الشرعيّين وفي مقدمتها البلدان العربية, وعلى رأسها بلدان المغرب العربي. ومن أجل الحدّ من الهجرة غير الشرعيّة اعتمدت المفوضية الأوروبية عدّة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعيّة، وتعتمد الخطة على ثلاثة محاور رئيسية هي [29] :

1- دفع الدول الأوروبيّة لاعتماد قاعدة بيانات ونظام موحد في التعامل مع إشكالية منح تأشيرات لدخول الرعايا الأجانب.

2- إرسال فريق من رجال الأمن والمختصين قوامه ثلاثمائة شخص يمكن نشرهم عند الضرورة, وفي الحالات الطارئة على نقاط الحدود الخارجية الأوروبيّة للمساعدة ولتنظيم عمليات التصدي لها.

3- اعتماد سياسةٍ صارمةٍ في مجال التصدي للهجرة غير الشرعيّة, والاتجار باليد العاملة الأجنبية غير المرخص لها.

الاستنتاجات والتوصيات:

إنّ استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيّين إلى إسبانيا بطريقة لا إنسانية, يتعرض فيها المهاجر إلى المعاملة القاسية والموت، يدعو إلى زيادة تكثيف الجهود العالمية لمتابعة أحداث وتطورات هذه الظاهرة لوضع الحلول الكفيلة لمكافحتها، والعمل بكافة الوسائل المتاحة لإيقاف الانتحار الجماعي، وتفعيل دور الإعلام المحلي والعالمي للتنبيه إلى مخاطرها على المهاجر وعلى دول المصدر ودول العبور. وبالتالي فإنّ أهمّ الاستنتاجات التي توصلنا إليها هي:

1- الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة، تستلزم تعاون دولي لمكافحتها ومنعها في إطار جماعي بين كافة الأطراف ذات العلاقة.

2- أهم العوامل الدافعة لهذه الظاهرة هي الأسباب السياسية ثمّ الاقتصادية، وهذا لا يعني أنّ الدوافع الجغرافية والديموغرافية, والاجتماعية.. ليست ذات أهمية. بل إنّ هذا النوع من الهجرة تتشابك وتتداخل فيه العديد من العوامل والباحث يجب ألاّ يهمل أي عامل من العوامل المسببة لذلك.

3- أغلب المهاجرين غير الشرعيّين من الذكور، ولكن لوحظ تواجد العديد من النساء وصغار السن بينهم.

4- أدى التفاوت الاقتصادي واتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتحسين وسائل الاتصال (الهواتف, الإنترنت, المجلات, الإذاعات المرئية..)، ووسائل النقل (البرية, البحرية, والجوية) إلى زيادة تفاقم الظاهرة.

5- يؤدي هذا النوع من الهجرة إلى العديد من الآثار السياسيّة, الاقتصاديّة, الأمنيّة, الاجتماعيّة, على الأطراف التي لها علاقة بهذه الظاهرة كافة.

إنّ عجز الحكومة في المغرب عن إيجاد حلول تكون لها فاعلية للحدّ من هذه الظاهرة سيزيد من أعداد المهاجرين غير الشرعيّين، ومن ثمّ لابدّ من تكثيف الدراسات للوقوف على الأسباب الحقيقية للهجرة, ومعرفة النتائج المترتبة عليها للوصول إلى الحلول, باعتماد السياسات الصحيحة تجاهها لوقف هذه المعاناة وتكثيف الجهود للتوعية بمخاطرها، ولابدّ من تكثيف المؤتمرات والندوات العلمية لمعالجة الظاهرة، كما أنّ الاعتماد على الذات هو خير سبيل لتحقيق نجاحات تكون لها فاعلية كبيرة واقعية على أفراد المجتمع. وبالتالي فإنّ خطة العمل الواجب اتباعها يجب أن تعتمد على وضع خطة وبرنامج عمل حقيقي يهدف إلى:

1- تقدير فائض العمالة في الدول العربية, وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لإعادة بناء وتأهيل الإنسان العربي بما يتلائم مع الواقع الحضاري العالمي العولمي بكل ما يلزم ذلك من تأهيل علمي, ثقافي فكري, اقتصادي إنساني, وعقائدي...

2- وضع استراتيجيه بعيدة المدى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحلول السكانية, والديمغرافيّة والتكنولوجيّة لإجراء إصلاحات اقتصادية عميقة على مستوى دول المنبع, وذلك يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تخلق فرص عمل جديدة وتسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصليّة.

3- إيجاد بدائل للهجرة في البلدان العربية الكثيفة الإرسال للمهاجرين, وهذا يتطلب سياسات تنموية لمواجهة الأسباب الرئيسية للهجرة, ويجب أن تكون تلك السياسات معنية كأولوية بالفقراء وذوي الدخل المحدود, وتركز هذه السياسات على المشروعات التنموية كثيفة العمل, وتوسيع قاعدة تملك المشروعات القائمة على القروض الصغيرة والمتناهية الصغر, وتفعيل أدوار الصناديق(المانحة, والمقرضة) الدوليّة والإقليميّة وتحفيزها لدعم هذه المشروعات.

4- إعادة تدبير ظاهرة الهجرة برمتها, ويتعلق الأمر بتفعيل الاتفاقيات المبرمة بين دول المتوسط فيما يتعلق بالهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونيّة تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة.

5- العمل على بناء شبكة من العلاقات السياسية الدوليّة, والمعاهدات الثنائيّة أو الجماعيّة, وتوفير كل ما تتطلبه نجاح هذه الشبكة من استثمارات حقيقية, لتصدير العنصر البشري بشكلٍ يتلائم مع أسواق العمل العالميّة الأوروبيّة والأمريكيّة, بشكل يساهم في زيادة وتأثير النمو الاقتصادي في أوروبا المعاصرة والحديثة.

6- تفعيل دور مؤسسات التجمعات الإقليميّة كالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي وغيرها من التجمعات, والعمل على تفعيل دور المؤسسات الإعلاميّة وتوعية الرأي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعيّة، من خلال الندوات والمؤتمرات، وكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

إنّ إيجاد الظروف المناسبة التي تساعد في إبقاء الشباب داخل بلدانهم، يفرض على دول الشمال تنظيم عملية الهجرة بالتنسيق الكامل مع دول الجنوب، وذلك بتحديد القطاعات ومدى حاجاتها من المهاجرين وتنظيم ظروف استقبالهم وضمان حقوقهم, وكذلك بجعلهم لا يشعرون بأيّ تمييز أو ممارسة عنصريّة. إنّ تلك وحدها الكفيلة بالقضاء على الظاهرة. وفي المقابل على دول الجنوب، أن تعالج الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة والتي تنبع أساساً من واقعها وما تعانيه من عجز وفقر في مجال التنمية البشرية بالإضافة إلى تبعيتها لاقتصاد رأسمالي استغلالي يجعل منها سوقاً لتصريف السلع.

المراجع:

[1] الاحصاء السكاني الرسمي لتعداد السكان في المغرب لعام2010, والصادر عن وزارة العمل في المغرب عام2011.

[2] معروفي, عبد اللطيف أحمد. الهجرة السريّة والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبيّة، النموذج الهولندي، منشورات الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، الرباط، 2005 , ص4 .

[3] الزواوي, خالد. البطالة في الوطن العربي, المشكلة والحل, مجموعة النيل, دار الرائي للطباعة والنشر والتوزيع, 2005, ص 203.

[4] د. شفيق, عبد الغني عبد اللطيف. الشباب المغاربي والهجرة السريّة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط, 2010 , ص 176.

[5] الفيل, محمد رشيد. هجرة الكفاءات العلمية والنقل المعاكس للتكنولوجيةفي الوطن العربي, الأردن, دار مجدلاوي, عام 2010 .

[6] التقرير السنوي للجنة السكان المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة, لعام 2010 , ص 82.

[7] درويش, ناريمان. دراسات في جغرافيا السكان, الاسكندرية, مركز الاسكندرية للكتاب, الطبعة الأولى, 2010, ص 267.

[8] بدوي, أحمد زكي. علاقات العمل في الدول العربيّة, بيروت, دار النهضة العربية, الطبعة الأولى, 2006, ص50.

[9] ابن خلدون, عبد الرحمن. الهجرات السريّة وأثرها الاقتصادي على دول المغرب العربي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ص 236 .

[10] شفيق، عبد الغني عبد اللطيف, مرجع سابق، ص 181 .

[11] قدور, نجاح محسن. العولمة والهجرة غير المشروعة، دار الرائي للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة, الطبعة الأولى, 2008 ، ص 7 .

[12] درويش, ناريمان. دراسات في جغرافيا السكان, مرجع سابق, 2007, ص 272.

[13] التقرير السنوي للجنة السكان المنبثق عن هيئة الأمم المتحدة لعام 2010، ص 86 .

[14] قدور, نجاح محسن. مرجع سابق, ص 8 .

[15] نشرة حقوق المهاجرين، مركز حقوق المهاجرين، الرباط, العدد /1 /, لعام 2010 , ص 58 .

[16] المحامي البراقي, محمد صالح محمد, مجلة الأحداث القانونيّة المغربية, الدار البيضاء, العدد /6/ لعام 2010 , ص42 .

[17] شفيق، عبد الغني عبد اللطيف, مرجع سابق، ص 186 .

[18] الغالي, كنزة. نساؤنا المهاجرات في إسبانيا، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2011، ص 58.

[19] القذافي, معمر. الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، الركن الاجتماعي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس, الطبعة الثانية, 2006 .

[20] الكنبوري، عزيز إدريس أوروبا القلعة الحصينة في وجه المهاجرين، مجلة العصر، الجزائر, العدد/ 6 / لعام 2010 , ص 203 .

[21] أبو عيانة, فتحي. جغرافيا السكان أسس وتطبيقات, الطبعة الثالثة, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, 2009, ص 191.
[22] المرجع السابق, ص 193 .
[23] التقرير الرسمي لمنظمة مكافحة الجريمة الدوليّة المنظمة, الصادر عام 2009, ص 188.
[24] الناصر, حامد مصطفى, إشكاليات الهجرة على الاتحاد الأوروبي, مجلة السياسة الدولية, طرابلس, العدد/ 159 /, المجلد/ 40 /, عام 2005 , ص 188.
[25] المرجع السابق, ص 190 .
[26] المرجع السابق, ص 191 .
[27] نشرة حقوق المهاجرين، مركز حقوق المهاجرين، الرباط, العدد /1 /, لعام 2010 , ص 60 .
[28] المرجع السابق, ص 59 .
[29] أوحيدة, علي محمد أحمد . الهجرة هاجس أوروبا الدائم، مجلة العرب, الرباط, العدد/ 2 /, لعام 2008 , ص 126.